JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ
العدد العاشر
(١) -(٢٨)

دور المرأة السياسي والاجتماعي في منظور الاحزاب السياسية في تركيا حتى عام ٢٠٠٧

ا.م.د. عماد نعمة العبادي

الجامعة المستنصرية – كلية التربية الاساسية

emadalabadi.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

يستمد البحث أهميته بدراسة وتسليط الضوء على دور المرأة السياسي والاجتماعي في تركيا. وبيان نظرة الاحزاب السياسية العلمانية والاسلامية للمرأة. تطرق البحث الى مكانة المرأة في المجتمع العثماني والذي فرض على المرأة العزلة والانغلاق بسبب طبيعة المجتمع المحافظ والذي اقتصر فيه، على تواجدها في البيت وقيامها بمهامها الرئيسية بتربية الطفال والانشغال بالاعمال المنزلية. بعد قيام الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ ومجيء الكماليين الى الحكم، وتبنيهم التوجه العلماني ، سعوا الى اعطاء المرأة التركية حرية اكبر في المجالين الاجتماعي والسياسي. وذلك لأيمانهم بدورها المهم والمؤثر في جميع مناحي الحياة ومحاولة منهم، لجعلها كمثيلتها في المجتمع الغربي. فقد سمح لها بالمشاركة بالانتخابات كناخبة ومرشحة، ومساواتها في ذلك مع الرجل من خلال تشريع الكثير من القوانيين التي صدرت آنذاك. بما فيها حقها في التعليم وتأسيس الاتحادات والجمعيات النسائية الخاصة بها. ووصل الامر ان الاحزاب العلمانية قامت بالتدخل بلباس المرأة وحجابها، وسعت الى تشجيع النساء الى خلعه. في حين نرى ان الاحزاب ذو التوجه الاسلامي والتي تأسست بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، هي الاخرى وضعت المرأة في أجنداتها واهتماماتها لمحاولة كسبها الى جانبها. من خلال دعوات تلك الاحزاب الى عدم السماح بخلع حجابها في ظل القوانيين التي اصدرتها الحكومة انذاك وخصوصا عدم السماح للطالبات المحجبات من دخول الجامعات. والذي اعتبرته الاحزاب الاسلامية انتهاكا صريحا لحريتها. وبنفس الوقت تم التاكيد على مشاركتها في

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

الانشطة والفعاليات السياسية والمؤتمرات والمهرجانات التي كانت تقيمها تلك الاحزاب الاسلامية. حتى اصبحت قضية المرأة موضوع تنافس وصراع بين الاحزاب العلمانية والاسلامية في برامجها الانتخابية، لكسب اصواتها في الانتخابات العامة والمحلية.

الكلمات المفتاحية: المرأة،الحجاب، النساء،العلمانية، الاحزاب،

Women's political and social roles from a political perspective until 2007

Assist Prof. Emad Neamah Al-abadi

Mustansiriyah University – College of Basic Education

emadalabadi.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This search study focuses on women's social and political roles in Turkey. And give a closer look at the Islamic and easiest political parties opinions toward the women. The study was based on the position of women in Ottoman society, which imposed isolation and closure on women due to the conservative nature of the society, which limited her presence at home and her key activities of raising children and preoccupation with housework. Following the establishment of the Turkish Republic on October 29, 1923, and the rise to power of the Kemalists, who adopted the secular trend, Following the establishment of the Turkish Republic on October 29, 1923, and the Kemalists' ascension to power and adoption of the secular trend, they were eager to give Turkish women greater freedom in social and political activities. This is due to their belief in their significant and influential role in all aspects of life, as well as their efforts to make them similar to their counterparts in Western society. She was allowed to vote and run in elections as a voter and candidate, and she was treated equally with men as a result of many laws passed at the time. This includes her right to an education and the formation of her own federations and women's associations. It got to the point wheresecular parties interfered with women's dress and encouraged them to remove their headscarves. While we can see that Islamic-oriented parties established after the military coup in 1980 include women in their

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

agendas and interests in an attempt to win them over to their side. Through their calls not to have their headscarves removed in light of the government's laws at the time, particularly not allowing veiled female students to enter universities. Which the Islamic parties saw as a clear violation of their liberty. At the same time, it was barred from participating in political activities, events, conferences, and festivals organized by these Islamic parties was emphasized. Until the issue of women's rights became a source of competition and conflict in the electoral programs of secular and Islamic parties competing for votes in general and local elections.

Keywords: woman, headscarf, secular, easiest thoughts, political parties.

المقدمة

تعتبر الدراسات عن المرأة ونشاطها ودورها في المجتمع مهمة جدا، لتسليط الضوء على مكانتها ونظرة المجتمع لها، والتي تعكس مدى تقدم تلك المجتمعات وكيفية التعامل مع نسائها باعطائها المكانة التي تليق بها او ان تتعامل معها بقصور اجتماعي. وفي كلتا الحالتين هو مؤشر على ثقافة المجتمع وتقدمه، ناهيك عن اثرها ومشاركتها في العمل السياسي وألانشطة المختلفة . من هنا جاء اختيارنا لموضوع (اثر المرأة السياسي واالجتماعي في منظور الاحزاب السياسية في تركيا حتى عام ٢٠٠٧). تطرق البحث لدارسة اثر المرأة السياسي والاجتماعي في تركيا ونظرة الاحزاب العلمانية والاسلامية لها .فقد تم تناول المحور الاول منه، احوال المرأة في العهد العثماني ومكانتها فيه، وتتبع نظرة السلطة الحاكمة لها وأهم القوانين والتشريعات التي أصدرتها بحقها، فضال عن النظرة المجتمعية لها . اما المحور الثاني الذي كان بعنوان الكماليين ونظرتهم للمرأة التركية في العهد الجمهوري. والذي تضمن اثرها ومشاركتها في حرب التحرير الوطنية. قبيل اعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣. وتم فيه ايضا، استعراض مواقف الكماليين تجاه المرأة، وسعيهم بقيادة زعيمهم مصطفى كمال بمنحها حرية أكبر وزجها في العمل السياسي آنذاك، والذي جاء متزامنا مع اصدار الكثير من القوانين لصالحها في ظل التوجه العلماني الذي تبنته تركيا. والعمل على جعل المرأة التركية، الحقة بالمرأة في الغرب في حريتها ومساواتها مع الرجل. في حين عالج المحور الثالث والذي حمل عنوان الاحزاب السياسية العلمانية وقضية حجاب المرأة. والتي حاولت التدخل في لباس المرأة وخصوصا الدعوة الى خلع حجابها، الذي اعتبر بنظر الكماليين يعيق تقدمها ويشير الى حقبة متخلفة في نظرهم. والذين عملوا على اصدار بعض القوانين في هذا الصدد.اما المحور الاخير من البحث، فقد

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

تخصص في تناول نظرة الحزاب الاسلامية التركية الى المرأة واثرها في المجتمع التركي المحافظ ومشاركتها في أنشطة الاحزاب الأسلامية التي تشكلت بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ . ولا سيما حزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية الذي تبنى سياسة جديدة لزج النساء في العمل الحزبي والسياسي على الرغم من توجهه الاسلامي، والتي فاقت حتى نظرة وتعامل االحزاب العلمانية مع المرأة. اعتمد البحث على مصادر عديدة ومتنوعة، من كتب عربية ومعربة واجنبية ، فضال عن الرسائل وألاطاريح الجامعية، وكذلك البحوث المنشورة في المجلات العلمية الرصينة. والمدرجة جميعها في قائمة المصادر.

اولا: المرأة ومكانتها في العهد العثماني

لم يكن للمرأة في العهد العثماني ، اثر مهم او فاعل في الحياة السياسية والاجتماعية، اذ لم يسمح لها بموجب القوانين والاعراف السائدة آنذاك بالمشاركة الفاعلة في الانشطة المختلفة، بل كان اثرها لا يتعدى تواجدها في المنزل حالها حال أغلب النساء في الدول والمجتمعات الاسلامية . واقتصرت مهمتها على انجاب الاطفال وانشغالها بالاعمال المنزلية . ويمكن الاشارة الى ان المرأة الريفية كانت تشارك في الاعمال الزراعية جنباً الى جنب مع اعمالها المنزلية الاخرى كالخياطة والتطريز والحياكة وغيرها من الاعمال البسيطة . وكذلك حال المرأة في المدن والمراكز الحضرية التي كانت تعيش داخل المجتمع الاسلامي والذي ايضا يخضع ،للعادات والتقاليد والاعراف ذات الطابع الديني (الصافو،١٩٩١،ص٦٩). الذي غلب عليه العزلة والانغلاق عن المحيط الخارجي وعدم السماح بالاختلاط بالرجال الا من المقربين منها وبشكل محدود جدا . ولهذا نجد ظهور ما يعرف بالاجنحة الخاصة للنساء والتي عرفت باسم (الحرملك) في بيوت الطبقات العليا والغنية والحاكمة، وكان الغرض منها عزل النساء عن الرجال ووضع الكثير من المحددات والضوابط والقواعد لتنظيم شؤون النساء في تلك الاجنحة الخاصة (مخلوف،١٩٩٨،ص٢٤) والتي كانت ملزمة لهن وخصوصا ما يتعلق باختلاطهن بالرجال ،وليس لهن الحق بالخروج خارج تلك القصور الا للضرورة القصوى . ونستطيع القول ان اغلب نساء الطبقات العليا في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات عام ١٨٣٩ وهو ما يطلق عليه بـ (الاصلاحات العثمانية)، لم يكن لهن اثر فاعل في الشؤون السياسية، او المشاركة فيها مثلهن مثل النساء في الغرب،اللواتي كان لهن الكثير من النشاطات السياسية من خلال انتمائهن ومشاركتهن في أنشطة الاحزاب السياسية .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

اختلف الامر كثيرا بعد عهد التنظيمات، بتغيرالنظرة المجتمعية عن المرأة ومكانتها. فقد تضمنت تلك التنظيمات المطالبة بحقوق المرأة وأنصافها باعتبارها تمثل نصف المجتمع. الامر الذي سهل دخول العادات والتقاليد الغربية لان تأخذ طريقها الى المجتمع العثماني المسلم والتي ساهمت في احداث تغيرات مهمة على جميع الأصعدة وبالتالي انعكست وبشكل كبير على افراد المجتمع (فاروقي،٢٠٠٣،ص١٣٤) والتي كانت المرأة احدى أهم ركائزه. فبدأ التغيير عليها الذي شمل عدة نواح، تأتي في مقدمتها طريقة لباسها والزي الخاص بها ،وكذلك السماح لها بالاختلاط في الاماكن العامة،فضلا عن التحاق النساء بالمدارس والمعاهد المختلفة الخاصة بالبنات منذ عام ١٨٥٨ (السيد، ١٩٩٦،ص ٢٩٢). وظهر ذلك جليا في مراكز المدن وخصوصا العاصمة استانبول،الامر الذي اعطى للمرأة الحرية والمسوغ للخروج من عزلتها التي فرضت عليها طيلة المدة الماضية . لذا جرى تقنيين الفقه الاسلامي في الكتاب الذي اطلق عليه (مجلة الاحكام العدلية) والذي تم اعتبارها الأساس للقانون المدني العثماني، والذي استمر العمل به حتى عام ١٩٢٦ (هلال، ١٩٩٥،ص٧٢).

ومن الجدير بالذكر تم التوسع بأنشاء الكثيرمن مدارس البنات. فقد افتتحت كلية التدريب للمدرسات التركيات في استانبول عام ١٨٦٣ في عهد السلطان عبد العزيز. وتوالى بعد ذلك التاريخ، افتتاح مدارس اخرى، فضلا عن صدور اول مجلة تعنى بالنساء وهي مجلة (التقدم terakki) ومن ثم صدورمجلة اخرى، هي (عالم النساء) (النعيمي،٢٠١١،ص ١٠٨). وعلى الرغم من تلك التطورات وهامش الحرية القليل الذي حصلت عليه المرأة، الا انها بقيت دون الطموح، اذ ماقورنت مع عدد النساء ونسبتهن في المجتمع العثماني. فقد بقيت اعداد المتعلمات منهن قليلا جدا، واغلبهن لم يعرفن القراءة والكتابة ما عدا نساء العائلات اللاتي تأثرن بالثقافة الغربية ، مما مكنهم من تعلم احدى اللغات الاجنبية والتي اسهمت بالمطالبة بحقوقهن ومساواتهن بالنساء الغربيات (فنكل و سيرمان ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١٠)

تغير حال المرأة في الدولة العثمانية بعد ثورة ١٩٠٨، بحصولها على الكثير من حقوقها والذي تضمنه الدستور الصادر آنذاك، حيث تضمن بندا صريحا وواضحا وهو "المساواة بين الافراد وضمان حريتهم في المجتمع". والذي شمل ضمنا النساء، ولم يكن مقتصرا على الرجال فقط . فضلا عن ذلك فان جمعية (الاتحاد والترقي)، اكدت في منهاجها على ان النساء يجب ان يتحررن من التقاليد . وان المجتمع التركي لم يتغير حتى تتحرر المرأة ويكون لها اثرفاعل في المجتمع (احمد،د.ت،ص ١٩٢). فبعد عودة العمل بالدستور عام ١٩٠٨ طرأ تغيير واضح وملموس، على وضع النساء

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

آنذاك، اذ سعت بعض النساء بتنظيم انفسهن وذلك بتأسيس ناد للنساء تحت مسمى (taali nirvana) برئاسة خالدة اديب* ، وزوجها عبد الحق عدنان ادور** ،اللذين كانا من أشد انصار جمعية الاتحاد والترقي ومن المناهضين للشريعة الاسلامية (النعيمي،٢٠١١ ،ص ١٠٨).

* خادة اديب (١٨٨٤ . ١٩٦٤) كاتبة صحفية واستاذة جامعية وسياسية، ولدت في مدينة استانبول ، خريجة الجامعة الامريكية للبنات، مارست مهنة التدريس بعد تخرجها من مدرسة البنات في استانبول، وساهمت في تاسيس مدارس للبنات في كل من دمشق وبيروت. شاركت في حرب التحرير التركية مابين ١٩٢٠. ١٩٢٢ . ثم عملت في وزارة الخارجية ، وانضمت الى الحزب لجمهوري التقدمي، عملت في جامعة كولمبيا ما بين ١٩٣١ . ١٩٣٢ استاذة للادب التركي ثم التحقت بجامعة الهند حتى عام ١٩٣٦ رجعت الى تركيا وعملت في جامعة استانبول لتدريس الادب الانكليزي . في عام ١٩٥٠ فازت في الانتخابات العامة كنائبة عن ازمير، ومن ثم اعتزلت العمل السياسي عام ١٩٥٤(ص ١٠٨) .

** عبد الحق عدنان ادور (١٨٨٢ . ١٩٥٥) طبيب وسياسي خريج المدرسة الطبية في برلين عام ١٩٠٩ عمل استاذا ومديرا للمدرسة الطبية . وشارك في الحرب العالمية الاولى كطبيب عسكري. اصبح نائبا ثم وزيرا للصحة عام ١٩٢٢، ثم نائبا في المجلس الوطني الكبير بين ١٩٢٦ . ١٩٣٩ . ثم عضوا في الحزب الجمهوري التقدمي. عمل استاذا في جامعة باريس حتى عام ١٩٣٤، تم انتخابه عضوا في الحزب الديمقراطي مابين ١٩٥٤ . ١٩٥٥ . اعتزل العمل السياسي عام ١٩٥٤ (ص١٠٦).

بقي عدد نساء الطبقة الوسطى اللاتي التحقن بالمدارس والمعاهد والجامعات، محدودا، وعمل البعض منهن في الاماكن العامة، مما سمح لهن بالتأسيس، والانتماء الى عدد من الجمعيات التي كانت تعنى بالمرأة . ويأتي في مقدمة تلك الجمعيات (جمعية تطوير المرأة teali – inisvan) وجمعية (المرأة الحديثة Kadin cemiyeti). وكذلك اصدارمجلات تعنى بشؤون المرأة مثل مجلة (محاسن mahasin) ومجلة (المرأة الحديثة Kadin) ومجلة (دنيا المرأة الحديثة kadinlar dunyasi). كانت تلك الجمعيات قد سعت الى الدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بمنح حريتها الكاملة وحقها بالاختلاط ، وارتياد الأماكن العامة بما فيها أماكن الترفيه. فضلا عن حقها في الحصول على فرص التعليم في المراحل المختلفة وكذلك حقها في العمل (فنكل وسيرمان،٢٠٠٢ ،ص٣١٠). وقد استطاعت نساء الطبقات العليا من الحصول على فرص للتعليم الخاص والجيد . ثم ما لبثت ان تم فتح بضعة مدارس للبنات ،ومدارس اخرى لتدريب المرأة ومدارس للفنون . وفتحت الابواب امام النساء للالتحاق بتلك المدارس بمراحلها المختلفة لتأهيلهن الى الدخول الى الجامعة ،مما فتح لهن الطريق للالتحاق والعمل بالمهن المختلفة، ومن ثم المساهمة الفاعلة في الحياة العامة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

(لويس،٢٠١٦،ص ٢٦١) وخصوصا خلال سنوات الحرب العالمية الاولى ونتيجة لمشاركة الرجال وتجنيدهم في الجيش، برزت الحاجة لخدمات النساء لتعويض الرجال في بعض الاعمال التي كانوا يقومون بها، مثل العمل موظفات في الخدمة المدنية وطبيبات ومحاميات ، بعد ان كانت مقتصرة على مهنة المعلمة والقابلة (ص٢٨١).

ترتب تلك الدعوات، الى تبني الطبقة السياسية لمطاليبها ومحاولة ترجمتها على الواقع،وذلك بتضمينها لقانون ملزم ،وهذا ما حصل فعلا. فقد صدر في عام ١٩١٧ (قانون العائلة) او ما يعرف بقانون (العائلة العثماني) ، والذي بموجبه دخلت فيه الاحوال الشخصية مجال التقنين ، وهو نتاج التحولات الاجتماعية التي فرضتها الحرب العالمية الاولى. وبموجب القانون الجديد تم اعتماد مبدأ الوصية وقصرها على الثلث، وحاول الحد من تعدد الزوجات بالاشارة الى امكانية ان يتضمن عقد الزواج بندا يقضي بتطليق الزوجة الاولى او الثانية،بطلب من الاولى اذا تزوج الزوج بزوجة ثانية (روبنسن،١٩٩٣،ص١٣) وألزم القانون المتزوجين بتسجيل الزواج لدى المحاكم المدنية وكذلك حالات الطلاق (هلال ، ١٩٩٥ ، ص ٧٢) وجعل مراسيم الزواج تتكفل به الدولة، وسحبه من ايدي السلطة الدينية (احمد،د.ت،ص ٩٦).

ويبدو واضحا مما تقدم ان المرأة في ظل الدولة العثمانية، كان اثرها ونشاطها محدودا جدا. لا يتعدى قيامها بواجباتها المنزلية الأساسية، وعدم السماح لها بالخروج خارج المنزل والاختلاط مع الرجال. سواء كان ذلك في الريف ام في المدن . على الررغم من ان هامش حريتها في المدن كان اكبرنسبيا من مثيلاتها في الريف. وتغير حالها بعد عهد التنظيمات عام ١٨٣٩اذ سمح لها في الالتحاق بالمدارس الخاصة بالنساء التي تم انشاؤها وافتتاحها في وقت متأخر، وكانت نساء الطبقات العليا اول من دخلها، بالتزامن مع الدعوات بمنح المرأة حريتها وحقوقها والذي تضمنه الدستورالعثماني، لتتوالى بعد ذلك تاسيس بعض الجمعيات النسائية، والتي كان هدفها الدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بمنح حريتها. واستمر الحال على ما هو عليه حتى قيام الحرب العالمية الاولى والتي اشرت الى حاجة المرأة للقيام بمهام الرجال الذين التحقوا بجبهات القتال.

ثانيا: الكماليون ونظرتهم للمرأة التركية في العهد الجمهوري

لم تحصل المرأة في تركيا على حقوقها كاملة وخصوصا بشأن مشاركتها السياسية، ومحاولة اخذ وظيفة فيها. بل اقتصرت ما حصلت عليه فقط في اصلاح نظام الزواج والعائلة، واستمرت مطالبتها في هذا الاطارفقط. وحتى قيام الحرب العالمية الاولى ومن ثم انطلاق حرب التحرير

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

التركية، لطرد القوات المحتلة وبالاخص القوات اليونانية.فقد ظهرت عوامل عديدة اعطت الحركة النسوية ونضالها زخما وقوة ومنها مشاركتها في التظاهرات السياسية وبعض الفعاليات العسكرية. فقد اصبح لزاما عليها مشاركتها في الحرب من قبل قيادات الحركة الوطنية، والتحاق الكثير من النساء في جبهات القتال المختلفة.ومن ابرزهن خالدة اديب، والتي عدت مصدر الهام لجيل المحاربين، بعد ان حققت شهرة واسعة في كل من المجتمعين التركي والعربي في بداية القرن العشرين (الجميل،١٩٩٧،ص١٦١).

في بدايات نشوب حرب التحرير التركية علم ١٩١٩ ألقت خالدة اديب خطابا في مدينة استانبول امام حشد كبير من المتظاهرين، بينت فيه رفضها القاطع لاحتلال منطقة الاناضول.ثم ما لبثت ان توجهت مع بعض رفيقاتها من النساء الى مدينة انقرة والاناضول للحصول على دعم شعبي للنضال والوقوف ضد القوات المحتلة. وقد تمخضت جهودها تلك، على انشاء منظمات جديدة استطاعت ان تعمل جنبا الى جنب مع (جمعية الدفاع عن الحقوق mudafa-ihukuk cemiyeti) (فنكل و سيرمان،٢٠٠٢،ص٣١١). فضلا عن مشاركتها وعملها الكبير في مساندة ودعم جيش القوات الوطنية. ولكن على الرغم من ذلك لم تحصل المرأة على اي مكاسب سياسية.اذ حجب عنها حق التصويت والترشيح خلال تلك المدة (احمد ، د.ت ، ص ١٩٥). وفي حديث لمصطفى كمال في ٣ شباط ١٩٢٣ أثنى فيه على النساء بقوله "**ان النساء التركيات حاربن بشجاعة من اجل الاستقلال القومي والان يتمتعن بالحرية اذ اصبحن على مستوى واحد مع الرجل في التعليم**". (Welker,1980,p1060)

بعد اعلان تأسيس الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ وانتخاب مصطفى كمال رئيسا لها،والذي كان من اشد المؤيدين لمنح المرأة مزيدا من المساواة.الا ان خطواته في هذا الصدد كانت قليلة حتى منتصف عقد العشرينات من القرن الماضي بسبب الضغوطات الكبيرة التي واجهته من قبل المحافظين (احمد،د.ت، ص ١٩٥). فقد قام الكماليون بسلسلة اصلاحات كان هدفها الاول اقرار حقوق المرأة والتخلص من القوانين التي كانت سارية في الدولة العثمانية، والتي كانت لها تأثير كبيرفي الحدَ من اثرها ونشاطها في مختلف مناحي الحياة (اندرو و سيرمان،٢٠٠٢ ،ص ٣١٢) فقد اصدر الكماليون وبعض اعضاء المجلس الوطني الكبير، مطالبات بخصوص اعطاء حرية أكبر للمرأة والتي بدأها مصطفى كمال كما ذكرنا في حديثه اثناء جولاته في المدن التركية المختلفة، وكان قد أكد فيها على ضرورة تغيير واقع المرأة على المستوى السياسي والاجتماعي (احمد، د.ت، ص

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

١٩٥). والعمل لجعل المرأة التركية شريكة وصديقة ومساعدة وحامية للرجل في المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية (العكيلي، ٢٠٠٩ ،ص ٩٨). وفي حديث اخر له اوضح "....**ان السبب في ضعف نظامنا الاجتماعي هو سلوكنا تجاه المرأة الذي يمتاز بأهمالها والتوجس منها**". واضاف في حديثه مبينا أهمية مشاركة المرأة باعتبارها نصف المجتمع،وضرورة مساهمتها في تقدمه حيث ذكر ما نصه "**ان الكائنات البشرية ولدت لتعيش وحتى تعيش يجب ان تكون نشطة ولهذا فحين يكون احد قطبي المنظمة الاجتماعية نشيطا والاخر كسولا فأن المجتمع يصاب بالشلل**" (مقتبس عن: المحامي ، ١٩٧٠ ، ص ٢٧٤). وكان حزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى كمال، قد اعتمد من ضمن مبدأ الشعبية التي تم اقرارها في مواد دستور عام ١٩٢٤ التي نصت، على ان جميع الافراد متساوون امام القانون مساواة مطلقة دون اي فرق او امتياز عائلي او طبقي (احمد ، د.ت ، ص ١٩٥.١٩٦).

بعد الغاء الخلافة عام ١٩٢٤ برغبة مصطفى كمال، وسعيه لفصل الدين عن الدولة، تم ايقاف العمل بالشريعة الاسلامية (شريعت عتيق) واعقبها اغلاق جميع المدارس والمحاكم الدينية، واستعيض عنها بالقانون المدني السويسري، والقانون الجنائي الايطالي والقانون التجاري الالماني، وشملت ايضا بعض احكام الدين الاسلامي (الجهماني، ٢٠٠٠ ،ص ٢٩). وفي نفس العام تم اعادة النظر بقانون الاسرة الصادرفي عام ١٩١٧ الذي كان العمل ساريا به. وجاء ذلك بعد ان قدم وزير العدل مقترحا للحكومة. الا ان مصطفى كمال لم يأخذ بالاقتراح، وذلك لان قانون الاسرة كان يستند بالأساس الى الشريعة الاسلامية، والتي لم تتوافق مع رؤيته وتوجهاته العلمانية. وقد بين لاحقا في خطاب له في ٣٠ اب ١٩٢٤ "**ان اساس الحضارة التقدم والقوة وهي تكمن في الحياة العائلية. فأي عائلة غير صالحة تقود حتما الى اضعاف اجتماعي واقتصادي وسياسي ويجب ان ينال العنصران الرجال والنساء اللذان يشكلان الاسرة حقوقهما الطبيعية بشكل تام ويجب ان يكونا في وضع يمكنهما من اداء واجباتهما الاسرية**" (لويس، ٢٠١٦ ،ص ٣٢٨).

وعلى اثر خطابه وجه بشكيل لجنة في ١١ ايلول من نفس العام، ضمت (٢٦)عضوا من المحامين لمراجعة القانون المدني السويسري، وصياغة قانون تركي مدني جديد يتماشى مع الواقع الاجتماعي التركي. واستمرت اعمال اللجنة حتى عام ١٩٢٦ وتحديدا في ١٧ شباط عندما تم التصويت على القانون المقترح من قبل اعضاء المجلس الوطني الكبير، والذي اصبح ساريا في الرابع من تشرين الاول من نفس العام (ص ٣٢٩).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

وبموجب القانون الجديد، الذي ضم (٤٤٨) مادة ، كان من اهمها ما يخص الزواج والطلاق والأرث والنفقة والنسب وغيرها (هلال، ١٩٩٥ ،ص ٧٢). وتم ادخال تغييرات كثيرة وجذرية لوضع المرأة في تركيا (النعيمي، ٢٠١١ ،ص ١٠٧). تم فيه الغاء تعدد الزوجات والطلاق ، حيث جاء ما نصه" ان الزوجية تبطل اذا كان احد الزوجين متزوجا عند اجراء مراسيم الزواج" (هلال، ١٩٩٥ ،ص ٧٣). والغاء كل القوانين السابقة التي كانت تحد من حرية المرأة، وحل محلها القانون المدني الجديد الذي نظم الزواج والطلاق استنادا اليه ، مع الاعلان عن المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وبموجب القانون الجديد، سمح للمرأة المسلمة الزواج من الرجل غير المسلم، فضلا عن ضمان حق كل شخص بالغ في تغيير دينه (لويس ،٢٠١٦ ، ص ٣٢٩). وبموجبه ايضا ، لم يعد للرجل تطليق زوجته بسهولة ،وذلك بعد ان منحت المرأة المساواة التامة مع الرجل في الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية . بل اكثر من ذلك فتح امامها تولي مناصب مهمة (العكيلي، ٢٠٠٩ ،ص ٩٩).

وقد الغيت جميع القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية وخصوصا ما يتعلق منها بالأحوال الشخصية ومنع تعدد الزوجات (عبد الحكيم، ٢٠١٠ ،ص ٢٩). وحل محله الزواج المدني الذي يجب ان تصادق عليه المحاكم المدنية (مقلد، ٢٠١٠ ،ص ٣٥٢). وبموجبه اصبح للمرأة الحق بالزواج من رجل غير مسلم ،وباستطاعتها تغيير دينها بعد بلوغها سن الرشد. فضلا عن المساواة بين الذكر والانثى في مسألة الإرث. وسمح القانون في احدى مواده، بزواج الاخت والاخ بالرضاعة. كما اعطى القانون الحق للزوجين بطلب الطلاق في حالة ثبوت زنا احدهما او بسبب المعاملة السيئة جدا ، او بسبب سوء العشرة بين الزوجين بعد ثبات صحته، والذي يتوجب اصدار حكم بالطلاق. كما نص القانون في احد بنوده ، على اعتراف الاب بولده الذي يولد في غير فراش الزوجية ويلحق به. ومن حق الام ايضا رفع قضية تشخيص والد طفلها الذي ولدته في غير فراش الزوجية. واعطاؤها الحق بالحصول على نفقة لها ولطفلها حتى وان كانت متزوجة من شخص اخر (هلال،١٩٩٥،ص٧٣).

تم تطبيق القانون بالقوة والاكراه في بعض الاحيان، خصوصا في المدن الكبيرة . في حين تمسك اهالي القرى والارياف بالقوانين القديمة. وعلى الرغم من ذلك كانت اغلب عقود الزواج يتم عقدها في المحاكم المدنية لضمان شرعيتها اولا وحقها في الميراث ثانيا. وبدأ الكثير من الرجال يتحايلون على القانون بالزواج بأكثر من زوجة . ومن ثم يقومون بنسب اطفال زوجاتهم الى الزوجة التي تم تسجيل عقد زواجها في المحاكم المدنية (لويس،٢٠١٦ ،ص٣٢٩). ونستطيع القول انه وعلى

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

الرغم من ان القانون الجديد، قد منح المرأة حريات وحقوق كثيرة ، الا ان اغلب النساء وخصوصا نساء القرى والارياف لم يجرأن على استخدام حقوقهن ضد أزواجهن او ابائهن او أشقائهن، نتيجة روابط الدين والعرف والعادات التي كانت سائدة بينهم. فضلا عن ان هذا الامر كان بالامكان لمسه وبوضوح لدى بعض نساء المدن. ورغم ذلك فان المراة التركية لمست تحسنا حقيقيا على وضعها في المجتمع التركي بعد صدور القانون المدني.

في السنوات الاولى بعد اعلان الجمهورية التركية، وتحديدا في عام ١٩٢٤ تم تأسيس اتحاد المرأة التركية (ترك قادينلار بيرليغي) من قبل النساء اللواتي كن فاعلات في حرب التحرير التركية (زوركر،٢٠١٣،ص٢٦٣) . وكان الغرض من انشاءه المطالبة بحقوق المرأة ومساواتها بمثيلاتها في الدول الاوربية. وقد استطاعت المرأة ان تحصل على حق شمولها بالتعليم، بعد مساواتها مع الرجال بحقها في التعلم، بموجب الدستور الذي صدر عام ١٩٢٤ ، حيث اسهم نظام التعليم، الذي طبقه الكماليون، من رفع شأن المرأة التعليمي، والذي لم يفرق بين الجنسين،فضلا عن اتساع التعليم العلماني على حساب التعليم الديني، الذي أخذ بالتراجع الى الحد الذي تم فيه اغلاق الكلية الدينية عام ١٩٣٣ في مدينة استانبول (دسوقي ، ١٩٧٤ ، ص ٤٣٠). ومن الجدير بالذكر، فقد تم اصدار قانون (توحيد المناهج الدراسية) في ٣ آذار عام ١٩٢٤ برقم (٣٤٠) والذي بموجبه، أصبح الالتحاق بالمرحلة الابتدائية اجباريا لكلا الجنسين.

ويبدو ان الكماليين، ارادوا بقراراتهم تلك، مساواة المرأة بالرجل في حقها بالتعليم، أسوة بالنساء في الدول الاوربية (العكيلي ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٨). وتحقق ذلك فعلا بعد ان تمكنت، الكثير من النساء الالتحاق بالمدارس والجامعات بمختلف التخصصات. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٣٤ التحقت (٣٠٠) طالبة في معهد الحقوق و (٣٩٥) في مجال الطبيعيات والكيمياء، واستطاعت بعض النساء العمل بمهن ووظائف، كانت الى وقت قريب حكرا على الرجال بعد ان شغلن مناصب قضائية، ومزاولتهن العمل في مهنة المحاماة، والعمل طبيبات في مختلف التخصصات واستاذات جامعيات (شطب ، ١٩٩٠ ، ص ١٥١). فضلا عن عملهن بمهنة التمريض بعد تخرجهن من مدارس التمريض الاجنبية التي كانت موجودة في تركيا آنذاك. وكذلك قيادتها للطائرات. ومن ابرزهن (صبيحة كوجن) التي شاركت في التصدي لانتفاضة درسيم عام ١٩٣٧.وقد تم منحها وسام البطولة وشهادة الطيران من قبل الحكومة التركية (ص١٨). وكذلك الحال مع (عفت اينان) التي فازت بمنصب رئيس الجمعية التاريخية بعد جراء الانتخابات .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

سعى مصطفى كمال وبمبادرة منه، الى منح المرأة التركية حقوقا سياسية بدءا من حقها بالتصويت في المجالس البلدية في عام ١٩٣٠ ومن ثم في الانتخابات العامة عام ١٩٣٤ (الجميل، ١٩٩٧،ص١٦١). وبذلك فأن المرأة التركية، كانت قد سبقت مثيلاتها في الدول الاوربية في المشاركة، وكان قرار مشاركتها قد تم اقراره من الكماليين، مما ولد لهن شعورا بأنهن كسبن المعركة. وكان ذلك شعور غالبية نساء المدن بشكل عام بعد قناعتهن ان مشاكل المرأة في تركيا الحديثة، قد وجدت حلولا لها في ظل نظام الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري). لكن في الواقع انهم اغفلوا واقع المرأة الريفية التي كانت تعمل في الانتاج العائلي بدون اجور. وان استغلالها في ذلك المجال لم يتغير عن ما كان عليه الحال في ظل النظام العثماني. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول ان المرأة ومنذ صدور القوانين،في عهد الجمهورية الاولى بقيت مجرد زوجة وام. فمثلا اعتبر القانون الذي صدر في عام ١٩٢٦، ان الرجل هو رب الاسرة وفيما يخص عملها فقد اشار القانون، الى عملها المنزلي، باعتبار ان الرجل هو من يقوم بالعمل لكسب رزقه. ولهذا لا يمكن للنساء العمل الا بموافقة ازواجهن . وهذا يفسر لنا وبشكل واضح، ان اغلب النساء اللاتي شاركن في تأسيس جمعيات حقوق المرأة، اعتبرن ان الحركة النسوية والكمالية متطابقتان . ولذلك لم يطالبن بحقوق وامتيازات في هذا الشأن اكثر من ما اعلنته الحكومة التركية انذاك (اندرو و سيرمان،٢٠٠٢،ص٣١٢).

كان للتشريعات القانونية التي صدرت في بداية حكم الكماليين، بين المدة ١٩٣٠ . ١٩٣٥ والتي تبنت تحرير المرأة ، وبتوجيه مباشر من مصطفى كمال، قد ادت الى تغيير واقع المرأة وتحسين وضعها، من حيث المساواة مع الرجل في الزواج وملكية الارض وكذلك مساواتها امام المحاكم. فضلا عن ان تلك القوانين تضمنت الغاء تعدد الزوجات . وسمح للمرأة بحق التصويت في الانتخابات المحلية وحق الاقتراع في الانتخابات العامة. وجاء ذلك في القانون الذي صدر في ٨ كانون الاول ١٩٣٤والذي حمل الرقم (٢٥٩٨) (النعيمي،٢٠١١،ص١٠٧). مما ادى فيما بعد، الى فوز بعض النساء بمنصب نائبة في المجلس الوطني الكبير، وبلغ عددهن (١٧) امرأة عام ١٩٣٥ .

وفي هذا الصدد ذكر احد الكتاب الغربيين ، في تقييمه لواقع المرأة في تركيا، عقب القرارات التي اتخذها مصطفى كمال بحقها، حيث وصفها بقوله "**ان المرأة التي كانت تظهر من خلال عباءتها السوداء لم يبق لها وجود في تركيا الحديثة .... ان البيئة الشرقية اختلفت تماما .... ان المرأة التركية التي نجت من احكام القرآن الكريم الثيوقراطية تعيش الان كأخواتها الغربيات وتتزوج وتلبس بل هي مثلهن تماما في كل شيء كما انها تعمل وترقص**" (النعيمي،٢٠١١،ص١٠٩). بالمقابل لم

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

تسلم المرأة التركية المسلمة من تلك القوانين والإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال ، الذي أمر بخلع الحجاب بحجة تحريرها وتخليصها من الانزواء في دارها . ودفعها لمشاركة الرجل في حياته العامة . وان يكون لها اثرفي المساهمة في أوجه نشاط الامة والدولة (الجهماني،٢٠٠٠،ص٣١). ووضع سياسات من شأنها تعرية المرأة التركية وابراز مفاتنها. وبهذا الصدد كان مصطفى كمال يردد في مناسبات عدة، انه يريد ان يري الغرب جمال المرأة التركية (السويداني،٢٠١٦،ص٥٥).

وعلى الرغم من ذلك فقد لقيت تشريعات الزواج والطلاق من سكان المناطق الحضرية والمدن، قبولا الى حد كبير في بداية صدورها. لكن تلك التشريعات لاقت قبولا اقل بكثير في المناطق الريفية وشرق تركيا بصورة خاصة (الجميل،١٩٩٧،ص١٦٢). ويبدو ان القرارات التي صدرت بشأن الزواج والطلاق، والتي جاءت لصالح المرأة في تركيا، كان لها اثر كبيرعلى المجتمع التركي المحافظ. حيث زادت نسبة الطلاق والزواج زيادة ملحوظة منذ عام ١٩٣٥ . ولا بد من الاشارة الى ان الكثير من حالات الزواج والطلاق كانت تجري خارج المحاكم الرسمية الخاصة،اي انها كانت تعقد بالطريقة الشرعية الاسلامية،التي اعتاد عليها الشعب التركي، لذا اعتبرت غير قانونية بنظر الحكومة لانها لم تسجل في المحاكم المختصة. فعلى سبيل المثال بينت السجلات الحكومية الرسمية في عام ١٩٣٤ ، ان هناك اكثر من من اربعة ملايين شخص غالبيتهم من الاطفال كانوا نتاج الزواج غير القانوني (شطب،١٩٩٠،ص١٥٢). رغم هذا التطور الا اننا نلاحظ وبشكل واضح، ان الغاية الرئيسية من صدور ذلك القانون،هو اقتصاره على اعادة النظربنظام الزواج والعائلة واصلاحه. لكنه لم يرتق الى منح المرأة حقوقها كاملة ومساواتها مع الرجل، أسوة بمثيلاتها في الغرب.على الرغم من ان المرأة استطاعت الخروج الى الاماكن العامة دون ارتداء الحجاب على الاقل في العاصمة استانبول لاول مرة .وكان باستطاعتها التردد على الاسواق والمحلات،وحضورالمنتديات الاجتماعية والاختلاط بالرجال (الدوري،١٩٨٩،ص١١٣). ويمكن القول انه على الرغم من صدور القوانين العديدة، لتغيير واقع المرأة التركية الا اننا نلاحظ على سبيل المثال ان وضع المرأة لم يطرأ عليه تغييريذكر، في بعض المقاطعات والتي من ابرزها مقاطعة (أرومليي) (النعيمي،٢٠١١،ص١٠٧).

منذ تأسيس حزب الشعب الجمهوري برئاسة مصطفى كمال ، عمل على كسب النساء الى صفوفه وزيادة عددهن، من خلال القيام بالكثير من النشاطات التي اقامها الحزب للنساء خصوصا. مثل حفلات الشاي والمهرجانات، وذلك بعد ان خصص اموالا لها. وبقيت سياسة الحزب تلك مستمرة حتى نهاية مرحلة حكم الحزب الواحد (اندرو و سيرمان،٢٠٠٢،ص٣١٣). حتى وصل الامر الى

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

تعيين بعض النساء عضوات في حزب الشعب الجمهوري على قدم المساواة مع الرجال (الجهماني،٢٠٠٠،ص ٣١). وبهذا فتح الطريق امام النساء بالانخراط بالعمل السياسي. فقد قامت بعض من نساء استانبول من ذوات المهن، بتشكيل اتحاد نسائي لهن عام ١٩٢٠. كان الغرض منه المطالبة بحقوق المرأة أبان حرب التحرير التركية. وفي عام ١٩٣٠ نظم الاتحاد تظاهرة كان الهدف منها منح المرأة التركية حق التصويت والترشيح للانتخابات. كانت ردود قيادة حزب الشعب الجمهوري الحاكم آنذاك، قد بينت ان الدعوة الى التظاهر ليس ضروريا، وذلك لان قيادات الحزب مهتمة بحقوق النساء اكثر من النساء انفسهن. واستمر نهج الحزب ورؤيته لحقوق النساء حتى بعد ان تم اقرار حق التصويت للنساء عام ١٩٣٤ كما ذكرنا سابقا. لكن بنفس الوقت اعتبر ان مشاركة المرأة في انشطة الحزب ليس بالامر المناسب. وتأكيدا لذلك التوجه، ما ذكرته (عفت اينان AFT INAN) والتي تعتبر احدى المقربات من رئيس حزب الشعب الجمهوري مصطفى كمال. حين قالت ما نصه "**ان مشاركة المرأة في السياسة الحزبية سيكون لها أثر سيء على الحياة العائلية**"(اندرو و سيرمان،٢٠٠٢،ص٣١٤). ورغم ذلك، فقد حصلت المرأة التركية في الخامس من كانون الاول ١٩٣٤على حقها في الانتخاب والترشح. والتي اعتبرت خطوة مهمة في طريق تحررها، ومهدت الطريق امامها للوصول الى المجلس الوطني الكبير كنائبة عام ١٩٣٥. وقد اعتبر ذلك الحدث في حينه، ان تركيا استطاعت اللحاق بالدول الاوربية الاكثر تقدما (زوركر،٢٠١٣،ص٢٥٩).

ومن الجدير بالذكر ان مصطفى كمال ، كان قد اقنع شقيقته مقبولة بالانخراط في العمل السياسي وحثها للانتماء الى حزب الحر الجمهوري المعارض، لكي تكون مثالا يحتذى به ، من قبل نساء تركيا الاخريات (ارمسترونك،١٩٥٠،ص٢٢٢). ومنذ عام ١٩٣٥ اخذ مشاركة النساء في اتحاد النساء التركيات اثرا بارزا ومهما. خصوصا بعد حصول بعضهن على مؤهلات عالية. وبالتالي فرضن انفسهن لشغل مناصب رسمية مهمة في الدولة التركيةالحديثة. فمنهن من تبوأ منصب رئيس للبلدية ، ونجاح بعضهن في الحصول على عضوية المجالس البلدية المحلية. فضلا عن دورهن في الاحزاب السياسية المختلفة وعملهن في الفروع النسوية، والتي تمكنت فيها المرأة التركية التعبير عن آرائها بحرية من خلال الاصدارات والنشرات السياسية خصوصا بعد منحها حق التصويت. لكن على الرغم من ذلك بقيت حقوقها اقل من حقوق الرجل (الجميل،١٩٩٧،ص١٦٢).

في عام ١٩٣٥ وتحديدا في ١٨ . ٢٤ نيسان وبحضور رئيسة الاتحاد النسائي العالمي، عقد مؤتمر اتحاد النساء العالمي في استانبول، والذي خصصت جلساته لطرح افكار وسبل حصول المرأة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

التركية على حقوقها المختلفة، من خلال مطالبات اتحاد النساء العالمي. وكان من ضمن جدول اعمال المؤتمر هو موضوع السلام، الذي رحب به المؤتمرون، ولقى مساندة من اتحاد النساء العالمي. الا ان الحكومة التركية عارضت تلك الطروحات، ومن ثم قامت بغلق مقر اتحاد النساء التركي بعد انتهاء المؤتمر مباشرة بحجة خروجه عن سيطرة الحكومة (اندرو و سيرمان،٢٠٠٢،ص٣١٥). كان من ضمن المواضيع التي طرحت في المؤتمر لمناقشتها، موضوع شمول المرأة بأداء الخدمة العسكرية، أسوة بالرجال. وكان لطرح الموضوع قد أخذ صدى كبيرا من المناقشات الحادة، والذي تعدى قاعة المؤتمر الى صفوف المجتمع التركي، الذي انقسم بين رافض له وبين مؤيد. مما ادى الى انقسام مجتمعي واضح بشأنه. ورغم قبول وتأكيد الفكرة من قبل بعض النساء الا ان القرار النهائي كان مع رفض المقترح (Richard,1966,p131) .

قرر اتحاد المرأة التركية في المؤتمر الأستثنائي الذي عقده في ايار من نفس العام، وبطلب مباشر من قيادة حزب الشعب الجمهوري، حل نفسه رسميا، مسوغا قراره ذلك، ان اهداف الاتحاد المتمثلة بالحقوق المتساوية للمرأة التركية قد تحققت وذلك بمنح حق التصويت للمرأة في تركيا (زوركر،٢٠١٣،ص٢٦٣). ويبدو ان تغيير وضع المرأة في تركيا كان له دلالات دينية، شعر بها الكثير من المواطنين والتي تضمنت التشجيع الفعال على اثرها الانموذجي الجديد والمختلف تماما عما سبق، والتي تجسدت بالمرأة العاملة وقائدة طائرة ومغنيات الاوبرا وملكات الجمال وغيرها . فضلا عن حصولها على حقها في التصويت (ص٢٧٤). ومن الجدير بالذكر ان عمل الجمعيات النسوية التي تم تأسيسها من قبل النساء المثقفات، اقتصر في تلك المدة على تنظيم الاحتفالات في المناسبات الوطنية التركية والاشادة بالتجربة الكمالية. ومن ابرز تلك الجمعيات جمعية حقوق المرأة وجمعية الخريجات وجمعية النساء المحترفات وجمعية الامهات (اندرو و سيرمان،٢٠٠٢،ص٣١٣). والتي استمرت انشطتها قائمة حتى الستينيات من القرن الماضي.

رابعا: الأحزاب السياسية العلمانية وقضية حجاب المرأة

بعد ان حقق الكماليون هامشا من الحرية للمرأة التركية، على الصعيد السياسي والتعليمي. بدأوا بقيادة زعيمهم مصطفى كمال وتحديدا في عام ١٩٢٧ الى محاولة تغيير واقع المرأة من الناحية الاجتماعية .بل وصل الامر الى التدخل المباشر في اصدار بعض الاجراءات في هذا الشأن. ونستطيع ان نلمس اول اشارة الى ذلك عندما تطرق مصطفى كمال في خطاب له في ٣٠ اب ١٩٢٥ في مدينة قسطموني، الى مسألة الملابس النسائية.حيث انتقد بشدة حجاب المرأة التركية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

وتمسكها به. وذكر في خطابه ما نصه "**في بعض الاماكن رأيت النساء اللواتي يضعن قطعة من القماش او شيئا من هذا القبيل فوق رؤسهن لأخفاء وجوههن يدرن ظهورهن او يكومون انفسهن على الارض عندما يمر بهن رجل**" وتساءل مصطفى كمال في حديثه "**ما معنى هذا السلوك ومفهومه .... لا يمكن للامهات وبنات الامة المتحضرة ان تعتمد هذه الطريقة الغريبة وهذا الموقف غير المتحضر انه لمشهد يعرض الامة للسخرية ويجب ان يعالج في الحال** " (لويس،٢٠١٦،ص٣٢٧).

أصدرت البلدية قرارا في نهاية عام ١٩٢٦، بمنع النساء لبس (الجلباب) والزامهن بلبس الفساتين. ومن تخالف ذلك يتم تقديم أزواجهن او أقربائهن الى المحاكم المختصة (عبد الحكيم،٢٠١٠،ص٣٣٩). ومن الجدير بالذكر ان هذا القانون تم تطبيقه بعد ان تم فرض منع النساء من ارتداء الحجاب من العام نفسه. وفي مطلع عام 1927 كررمصطفى كمال هجومه وانتقاده للحجاب، في خطاب له خلال جولاته في المدن التركية وتحديدا في مدينة بولو. اذ اشار فيه وبوضوح الى مسألة حجاب المرأة وذكر ما نصه "**رأيت في رحلتي النساء في المدن والقرى يضعن حجابا كثيفا على الوجه والعينين** " . ثم وجه كلامه الى الرجال مخاطبا لهم " **دعو نساءكم يرين وجوههن للعالم ودعوهن يتطلعن الى العالم باهتمام فليس في هذا من خير على المرأة** ". ويبدوان مصطفى كمال اراد بكلامه الى التخلص من الحجاب وهو الزي التقليدي الذي عرفت به نساء الدولة العثمانية، على طول تاريخها والذي اصبح ملازما لها. وان دعوته تلك، كان يراد منها التشبه بالنساء الغربيات، وهو احد أهداف الكماليين في تغريب تركيا في جميع مناحي الحياة ومنها لباس المرأة.

شعر الكماليون من خطابات زعيمهم مصطفى كمال واهتمامه بتغيير واقع المرأة، على ضرورة تبني توجهاته بهذا الصدد. وسرعان ما تبنى بعض النواب تلك التوجهات ، وتم طرحها في داخل قبة المجلس الوطني الكبير . فقد بادر النائب رجب بكر مشروع قانون كان من ابرز بنوده " **ان لكل تركي بلغ الثلاثين من عمره ان يرشح نفسه للانتخابات**". واوضح مقصده من مشروع القانون لاعضاء المجلس بقوله " **تشكل النساء التركيات نصف السكان في الاصل وان عبارة كل تركي تشمل ايضا النساء اللواتي بلغن الثلاثين من اعمارهن**". وعلى الرغم من ذلك لم يوافق اغلب اعضاء المجلس على مشروع القانون والذين عدوه تجاوزا على تقاليد واعراف المجتمع التركي (احمد،د.ت،١٩٦).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

في اوائل عام ١٩٣٠ تم السماح للمرأة بالمشاركة بالانتخابات البلدية ومنحها حق التصويت في الانتخابات العامة، وكذلك حق التصويت في انتخابات مجالس القرى ، بعد صدور قانون القرية في ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٣. وكانت تلك الخطوات قد أفضت لاحقا الى منحها حق التصويت والترشيح لانتخابات المجلس الوطني الكبير (Lewis,1961,p282). ولاستكمال منح الحقوق للمرأة من قبل الكماليين، تم تعديل بعض مواد الدستور عام ١٩٣٤. والذي جاء لصالح المرأة، فقد جاء ما نصه في تعديل المادة العاشرة من الدستور " **ان لكل مواطن تركي ذكر ام انثى بلغ الثالثة والعشرين من العمر الحق بانتخاب مرشحه**". فيما اكدت المادة الحادية عشرة ما نصه " **ان لكل مواطن تركي ذكر ام انثى بلغ الثلاثين من العمر الحق في ترشيح نفسه لعضوية المجلس الوطني الكبير**".

ويبدوان تلك الاجراءات التي قام بها الكماليون، كانت محاولة لكسب شعبية اكبر لحزب الشعب الجمهوري الحاكم. والذي اعتبر في حينه احدى الخطوات التقدمية التي انتهجها الكماليون، والذين عملوا فيما بعد على الحصول على التأييد الكامل لتلك القرارات من قبل النساء انفسهن، وذلك بقيام مسيرات عدة لتأييده ودعمه، والاحتفال بإصدارها باعتبارها من الاحداث السياسية المهمة التي شهدتها تركيا آنذاك (شطب،١٩٩٠،ص١٣٠).

على الرغم من قناعة مصطفى كمال بضرورة تخلص النساء من الحجاب، وهجومه في اكثر من مناسبة عليه، الا انه لم يكن يملك الجرأة الكافية الى تشريع قانون لمنعه، وان كان ذلك القانون يستند الى قانون الطوارئ لحفظ النظام واستقلال المحاكم. ولهذا بقي خلع الحجاب وسفور المرأة مقتصرا على نساء الطبقات المثقفة، خصوصا في المدن الكبرى ، عكس الاماكن الاخرى والتي لم تكن متحمسة لتطبيقه بين نسائها. لكن بحلول عام ١٩٣٥ تقدم مصطفى كمال في اثناء عقد مؤتمر لحزب الشعب الجمهوي بمقترح حظر الحجاب بشكل رسمي . اي بمعنى انه وحتى عام ١٩٣٥ لم يتخذ اي اجراء بصدد منع الحجاب (لويس،٢٠١٦،ص٣٢٧).

في انتخابات ٨ شباط ١٩٣٥ النيابية، والتي كانت اول انتخابات تشترك فيها النساء مرشحات لعضوية المجلس الوطني الكبير والتي فازت فيها النساء بـ (١٧) مقعدا بوصفهن مرشحات عن حزب الشعب الجمهوري من اصل (٣٨٣) (برولكمان،١٩٨٦،ص٦٩٩)، والذي اعتبر فوزهن، ما هو الا نتيجة للدعم الكبير الذي حصلن عليه من قبل مصطفى كمال شخصيا. وحزب الشعب الجمهوري الذي كان يؤمن بعدم التفريق بين الرجل والمرأة. واعتبرت في حينها الخطوة الاولى لمشاركة المرأة التركية في العمل السياسي، على الرغم من اقتصار تواجدهن وترشحهن في مدينتي انقرة واستانبول

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

دون المدن التركية الاخرى. وقد استغل الكماليون صدور تلك القرارات والتي اعتبرت انجازا كبيرا لهم، ونقلة نوعية لمكانة المرأة التركية التي تقدمت على مثيلاتها في بلدان عديدة وحتى على بعض الدول المتقدمة منها .

بعد نجاح الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، والذي كان من نتائجه حظر عمل الاحزاب وغلقها ، ولحين صدور الدستور الجديد للبلاد، والذي اعقبه صدور قانون الاحزاب الجديد. والذي بموجبه سمح بتشكيل احزاب جيدة، والتي لم يسمح لها مد جذورها في المجتمع التركي، لانه لم يكن مسموحا لها انشاء فروع للمرأة او للشباب في جميع المدن التركية (زوركر،٢٠١٣،ص٤٠٣). وسرعان ما اشتد الجدل في اوساط المجتمع التركي بمختلف توجهاته، في الثمانينيات من القرن الماضي، حول موضوع الحجاب وحظر ارتدائه في المؤسسات الرسمية، والمباني الحكومية وبالاخص في الجامعات. خصوصا بعد تنامي ارتداء طالبات الجامعات غطاء الرأس الذي يعرف بـ (التوربان) مما اثار سخط واستهجان الطلبة من الذكور والاناث*،على حد سواء، والذي اعتبروه مجحفا بحقهم، وخرجوا بمظاهرات مناهضة له**. وتم تصعيد الموقف، من خلال قيام الطالبات بالأضراب عن الطعام والاعتصام للمطالبة بحقهن في ارتدائه في داخل الحرم الجامعي (جيبل و ريشار،٢٠٠٤،ص١٥٢). مما اضطر حزب الوطن الام الذي تعاطف مع المحتجين، الى تمرير مشروع قانون يسمح بارتداء الحجاب. الا ان المحكمة الدستورية، اعلنت عدم دستوريته، في ٧ اذار ١٩٨٩ واصدرت حكما بمنع الفتيات المحجبات من دخول الجامعات (حبيب،٢٠١٠،ص٣٨٩). باعتبار ان ارتداءه لا يتناسب مع نظام الجمهورية التركية. ولاحقا تم التوصل الى حل بإعطاء صلاحية لرؤساء الجامعات، باتخاذ ما يرونه مناسبا، ما اذا كان يجب السماح بارتداء الحجاب من عدمه (زوركر،٢٠١٣،ص٤١٣.٤١٤).

*للاطلاع على آراء الطالبات الجامعيات حول قضية ارتداء الحجاب،ينظر (النعيمي،٢٠١١،ص٢٨٩.٢٩٠).

**يقدر عدد الاتراك المؤيدين لارتداء النساء للحجاب بالملايين،فثلثي نساء تركيا تقريبا،مع حق ارتداء الطالبات الجامعيات للحجاب،وان ما يقارب من نصف النساء التركيات محجبات.

خامسا: نظرة الأحزاب الاسلامية التركية الى المرأة

بعد حظر حزب السلامة الوطني رسميا داخل تركيا، على اثر قيام الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠. قام الكثير من اعضائه بتأسيس حزب الرفاه، والذي يعتبر الامتداد الشرعي له. وذلك بعد الحصول على ترخيص بتأسيسه في ١٩ تموز ١٩٨٣ . وكان نظامه يقوم على تطبيق النظام العادل،

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

للدلالة على النظام الاسلامي الذي كان يحظر تداوله في تركيا آنذاك. وقد انتقد حزب الرفاه وقيادته المتمثلة بنجم الدين اربكان تطبيق العلمانية في تركيا وممارسات الحكومة التركية من خلال اصدار الكثير من القوانين والإجراءات التي تحد من حرية الشعب التركي ومنها المرأة التركية. التي منعت من منحها جواز سفر، اذا كانت محجبة. وكذلك حظر ارتداء نساء العسكريين الحجاب.

كان حزب الرفاه ذو التوجه الاسلامي، قد وقف موقفا مؤيدا للمرأة ولاثرها في المجتمع التركي. فمثلا كان رئيس بلدية قونية، وهو احد اعضاء حزب الرفاه الذي فاز بالمنصب، قد اشارفي احدى كلماته، ان الشعب التركي هو من يقرر ماذا يريد، وذكر ما نصه "**عندنا كل الامور يقررها الشعب ونحن بدورنا لا نلجأ للضغط عليه. فاذا رغب سنقدم على اغلاق دور الدعارة او محلات الاتجار بالمشروبات الكحولية فنحن لا نقوم الا بما يقرره المواطنون**" (الجهماني،حزب الرفاه،١٩٩٧،ص٥٠). ويبدو واضحا انه اراد ان يقول ان حزب الرفاه وتوجهاته، تقوم على رغبات وتوجهات الشعب التركي وانه لم يتوان في سبيل تطبيق ذلك متى ما قرر الشعب.

وفي مناسبة اخرى كان مسؤولو حزب الرفاه قد ذكروا ان نسبة ٨٠% من سكان مدينة قونية، وهي معقل رئيس حزب الرفاه نجم الدين اربكان يؤمنون بسيادة القيم الدينية على القيم الدنيوية، في سبيل تحقيق العدالة (ص٥١). بالمقابل لا يوجد احد من نساء المدينة تفرض عليها عقوبة او ازدراء او تهكم، اذا قررت عدم ارتداء الحجاب. اي ان الحرية الشخصية متاحة للجميع بمختلف توجهاتهم وميولهم واعتقاداتهم.

تقرر في عام ١٩٨٩ اجراء الانتخابات المحلية في تركيا. الامر الذي دعا حزب الرفاه الى المشاركة فيها والترشح للمنافسة على الحصول على منصب مدير البلدية في المدن التركية المختلفة. ففي مدينة باي اوغلو رشح عضو الحزب طيب رجب اردوغان نفسه ممثلا للحزب في تلك الانتخابات. والذي عمل على استخدام اساليب دعائية لحملته الانتخابية، كانت غير مألوفة في جميع الحملات الانتخابية السابقة . ومن تلك الاساليب، الاستعانة بالعنصر النسوي، في الترويج لحملته الانتخابية (Pamuk and Umut,2001,s27). وقد علق رجب طيب اردوغان على تلك الاجراءات*، التي اعتمدها في حملته الانتخابية " **اننا في حملة نتحرك وفق استراتيجية مختلفة كثيرا عما كانت في الانتخابات السابقة واقول لكم ونحن ما نزال في بداية عملنا انا لا اريد من احدكم ان ينظر الى هذه الاجراءات الجديدة التي لم تعتادوها بغضب واستياء**" وذلك بمشاركة النساء الناشطات في الحزب في اقناع الناخبين في اعطاء اصواتهم لصالح مرشح حزب الرفاه طيب رجب

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

اردوغان. وكان لنساء الحزب اثركبيرفي تلك الحملات وعملهن بنشاط وفاعلية كبيرة،حيث قمن بطرق ابواب المنازل في احياء مدينة استانبول المختلفة في اوقات تواجد اهلها فيها، وحرصهن على طرقه اكثر من مرة حتى سماعهن صوتا من داخل المنازل مفاده (حسنا سوف نعطيكم اصواتنا) (بسلي و اوزباي،٢٠١١،ص٣١٥). والحقيقة كانت لمشاركة المرأة في الترويج لمرشح حزب ذو توجه اسلامي، قد أثار الدهشة من قبل الناخبين ومرشحي الاحزاب الاخرى على اعتماد تلك الخطوة غير مسبوقة.

*ومن تلك الاجراءات استخدام الآلات الموسيقية المختلفة للعزف عليها في الاماكن العامة للترويج عن حملته الانتخابية.

أطلقت شعبة حزب الرفاه في استانبول على حملة مرشحيها للانتخابات البلدية اسم (مسيرات الحب Ask Mitingler) وكان نجاحها وتأثيرها الايجابي على الناخبين، قد اسهم بشكل كبير بانهاء الجدال والنقاش الذي كان محتدما بشدة بين اعضاء الحزب في شعبة استانبول حول مشاركة المرأة في الترويج للحملات الانتخابية لمرشحي حزب الرفاه، والذي ادى في النهاية الى مشاركة النساء جنبا الى جنب مع الرجال وحتى مع بعض من اعضاء الحزب (ص٣١٦).

تمثلت ردود الافعال عن تلك الخطوات، بالانتقاد الكبير الذي وجه اليه، خصوصا من الاوساط الإسلامية المحافظة. والتي وصلت الى اتهامه بالكفر والسب والاهانة والتهديد، بسبب استعانته ببعض الطالبات الجامعيات غير المحجبات في حملته الانتخابية ومشاركتهن في اعداد وكتابة الاستبيانات وجمعها في الشوارع والاماكن العامة اسبوعيا (عبد الحميد،٢٠١٢،ص٤٨). وتم لاحقا تاسيس شعب الجناح النسائي لحزب الرفاه في استانبول والتي وصل عددها الى (٣٢) شعبة، وبتوجيه مباشر من رجب طيب اردوغان. والذي جمعته بعلاقة وثيقة ووطيدة مع رئيسات الشعب جميعهن، والذي كان يخاطبهن بأسمائهن، وهو دليل واضح على مدى اهتمامه وقربه منهن. وحرص على حضور مجالس اداراتها. وفي هذا الصدد تذكر (رافزا كافاكجي Rafza Kavakci)* ، ان رجب طيب اردوغان"كان يدعم النساء والشباب بشكل كبير جدا، فقد كان دائما يسعى لان تكون النساء قريبات حوله في المؤتمرات والندوات في كل مكان لكي يجعلها مرئية دائما" (مقتبس عن:بسلي و اوزباي،ص٨٥). وتجدر الاشارة هنا ان شعب النساء التابعة لحزب الرفاه في مدينة استانبول ، قد وصل عددها الى (٨٠٥) شعبة من مجموع احيائها البالغ عددها (٨٦٣) حيا، وبذلك عد الاعتماد على العنصر النسوي وانخراطهن بالتنظيمات النسائية للحزب احدى اهم النجاحات التي حققتها شعبة استانبول للحزب بقيادة رجب طيب اردوغان (ص٨٦).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

* والتي فازت فيما بعد بمقعد نيابي كمرشحة عن حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠٠٣ .

وتجدر الاشارة الى ان جميع البلديات التي فاز بها حزب الرفاه والتي اسندت رئاستها اليهم. لم يقم رؤساؤها بفصل الجنسين في حافلات النقل العام وعزل النساء عن الرجال. والتي روج لهذه الفكرة منافسوهم في اثناء الانتخابات البلدية. ولم يسع قادة حزب الرفاه الى العمل على غلق النوادي والمطاعم الليلية ودور السينما واماكن تسلية الشباب (الجهماني،حزب الرفاه،١٩٩٧،ص٥٧)، والتي كانت مختلطة يرتادها النساء والرجال، فضلا عن عدم تدخل تلك البلديات في فرض طريقة لباس او تصرفات او عادات وتقاليد اي مواطن. وان حزب الرفاه ليس له عقدة تجاه النساء، سواء كانت محجبة ام سافرة وان اهتمامه بهن، ليس فقط بالمتدينات، بل شمل ايضا غير المتدينات. فمثلا عندما برزت تانسو تشيللر في المشهد السيلسي التركي، وهي حاصلة على درجة الأستاذية في الاقتصاد، قد اعطى انتخابها صورة حديثة عن حزبها وبلدها (زوركر،٢٠١٣،ص٢٤٠). وذلك يعود الى كونها امرأة علمانية سافرة جميلة، سلطت عليها الاضواء من الاعلام لأضهارها بالشكل الاجمل.

سعى نجم الدين اربكان الى ضم احدى الطبيبات الجميلات السافرات الى صفوف حزب الرفاه، واطلق عليها انها نسخة (تشيللر الرفاه). وهذا خيردليل ، على ان حزب الرفاه كان منفتحا وليس منغلقا للتعامل مع الواقع وخصوصا مع المرأة التركية وتطلعاتها. وعلى الرغم من ان نجم الدين اربكان ذي الاصول الدينية الملتزمة، والذي يتطلع الى اعادة تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا . وهو في عقد السبعين من عمره. الا اننا نرى، انه لم يتوجس من الاتفاق مع تانسو تشيللر، رئيسة حزب الطريق القويم، وهي في عقدها الخامس، امرأة جميلة، سافرة،شقراء، ورمز للمرأة المعاصرة التركية المتحررة، ذات التوجه العلماني، لتشكيل حكومة ائتلافية فيما بينهم في ٢٩ حزيران ١٩٩٦. لتكون اول حكومة ائتلافية تضم حزبا اسلاميا وحزبا علمانيا، برئاسة رئيس وزراء ذي توجه اسلامي منذ قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ (الجهماني،حزب الرفاه،١٩٩٧،ص٨٧).

بعد مضي ستة اشهر على الحكومة الائتلافية. كان اعضاء حزب الرفاه، يرغبون ان يقوم نجم الدين اربكان، باصدار قانون يسمح بارتداء الحجاب في دوائر الدولة. وهو ما يعني الغاء القرارات السابقة بعدم السماح بارتدائه في جميع المؤسسات الحكومية التركية. ويبدو ان الوضع بقي على ما هو عليه. فقد ذكر احد المواطنين لمراسل احدى الصحف الاجنبية" ان القانون النافذ يمنع ابنته من العمل في القطاع العام بسبب ارتداءها حجابا اسلاميا على الرأس" وتساءل اليس هؤلاء من ابناء البلد (ص١٢١). ويبدو ان نجم الدين اربكان وهو في سدة الحكم سعى الى أسلمة تركيا عبر منهج

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

تدريجي وتصاعدي، عندما تقدم بمطالب ذات مسحة اسلامية بسيطة وشكلية، لم تؤثر في هوية الدولة العلمانية. على الرغم من انه شجع علنا في مناسبات عدة، ان على المرأة ارتداء الحجاب (الطائي،٢٠٠٧،ص١٣)، واطلاق حرية اللباس والسماح بالحج عن طريق البر، وبناء المساجد في الميادين العامة (رضوان،٢٠٠٦،ص٢٧).وعلى الرغم من ذلك نرى ان الكثير من النساء، كن قد خرجن بمظاهرات ضد حكومة نجم الدين اربكان، ومنها مظاهرة ميدان تقسيم في استانبول في ٣ آذار ١٩٩٧ والتي ضمت آلاف النساء العلمانيات، وقمن بترديد أغاني الجمهورية، وشعارات مناهضة لحكومته وحزبه حزب الرفاه (الجهماني،حزب الرفاه،ص١٢٠).

ونستطيع القول ان المرأة التركية ومساهمتها الفاعلة في الانتخابات. كانت احدى الركائز التي اعتمد عليها حزب الرفاه، والذي يدلل مرة اخرى على شعبيته، وقناعة الكثير من النساء بأهداف وتطلعات الحزب. ومن الجدير بالذكر ان رجب طيب اردوغان حينما اسندت اليه رئاسة شعبة حزب الرفاه في مدينة استانبول ، عمل على زيادة مشاركة المرأة في الانشطة السياسية والتي اعتبرت في حينها خطوة غير مسبوقة في عمل الاحزاب الاسلامية في تركيا منذ تسيسها (Acikalin,2020,s112). والتي لم يألفها قادة حزب الرفاه منذ تاسيسه باعطاء المرأة ذلك القدر الكبير من الاهتمام من قبلهم. وتوظيفها بشكل مباشر وفعال في انشطة الحزب المختلفة. وكان لقرار السماح للنساء بالانضمام الى الحزب والحصول على العضوية الكاملة، عدت خطوة مستحدثة داخل تنظيم حزب الرفاه (Hawi,2014,s56). فضلا عن ماقام به رجب طيب اردوغان في شأن اهتمامه بالنساء وظهور اثرهن في النشاطات المختلفة، في شعبة الحزب في استانبول. هو قيامه بخطوة غير مسبوقة حينما وجه بجلوس النساء في الصفوف الاولى في قاعات الاجتماعات والمهرجانات التي كان يقيمها الحزب. بعدما كن سابقا يجلسن في الطابق الثاني وبعيدا عن الرجال. وكان حريصا على قيامهن بنشاطاتهن وعملهن بشكل آمن. فضلا عن دعوتهن الى تعلم قيادة السيارات وتشجيعهن للحصول رخصة القيادة، وحثهم للالتحاق بدورات الدفاع المدني للمساهمة في تقديم خدمة عامة للمجتمع. وكانت دعواته تلك قد لاقت اصداء واسعة، وترحيبا كبيرا من قبل النساء اللاتي التحقن بتلك الدورات باعداد كبيرة (عبد الحميد،٢٠١٢،ص٥٣).

في عام ١٩٩٨ صدر قرار بحظر حزب الرفاه، وكان من ضمن الاتهامات التي وجهت للحزب من قبل مجلس الامن الوطني ، في ما يخص مسألة ارتداء الحجاب، والذي يتعارض مع ما نص عليه القانون مما يعني فعليا تطبيق حظر ارتداء النساء للحجاب (محفوظ،٢٠٠٨،ص٥٥). وسرعان

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

ما تم تأسيس حزب جديد باسم حزب الفضيلة ليكون امتدادا لحزب الرفاه ذي التوجه الاسلامي. لكنه هو الاخر، سرعان ما تم حظره وغلقه في ٢٢ حزيران ٢٠٠١، بتهمة خرقه مبادئ اتاتورك بقرار من المحكمة . والتي قررت ايضا اسقاط عضوية النائبة عن حزب الفضيلة نازلي اليجاك عن مدينة استانبول وعضوية النائب بكر سوباجي، لقيامهما بانشطة تتناقض مع المبادئ الاتاتوركية (النعيمي،٢٠١١،ص٥٥).

استمرت سلسلة الاحزاب الاسلامية، وذلك بعد الشروع بتأسيس حزب العدالة والتنمية في ١٤ اب ٢٠٠١ بقيادة رجب طيب اردوغان. وقد اكد مؤسسو الحزب ان حزبهم يسعى الى تأسيس قاعدة انتخابية اوسع من حزب الفضيلة، ذو التوجه الاسلامي، الذي كان خطابه موجها الى الناخبين المتدينين، بصورة خاصة، مما اثار المؤسسة العسكرية والقادة السياسيين (الدليمي،٢٠٠٩،ص٢٢). وكان من اهداف الحزب الجديد في حملته الانتخابية، حماية منظومة القيم والاخلاق التي تعد موروثا للشعب التركي. وقد سعى مؤسس الحزب طيب رجب اردوغان ، الى اعتماد نفس النهج الذي سار عليه حينما كان رئيسا لشعبة حزب الرفاه في استانبول، وذلك بدعم النساء وافساح المجال لهن بالعمل السياسي والمشاركة بأنشطة الحزب المختلفة، لأيمانه المطلق باهمية اثرها وتاثيرها الكبير في المجتمع. وانطلاقا من ذلك عمل على ان يكون للمرأة مكان بارز في حزبه الجديد حزب العدالة والتنمية . حيث رشح (١٧) امراة لأختيار بعض منهن بعد تقييم ادائهن، لأدراجهن ضمن الهيئة المؤسسة للحزب. وفعلا تم اختيار (٦) منهن (بسلي و اوزباي،٢٠١١،ص٣١٤). وهو دليل اخر على حرص طيب رجب اردوغان ذي التوجه الاسلامي بمشاركة المرأة الفعال في عمل وانشطة الحزب المختلفة.

ولمحاولة طمأنة التيار العلماني والمؤسسة العسكرية وتبديد مخاوفهما، طالب قادة حزب العدالة والتنمية من العنصر النسوي في الحزب بالألتزام بالقوانين الخاصة بعدم ارتداء الحجاب في المؤسسات الرسمية ولا سيما المجلس الوطني الكبير، وضريح مصطفى كمال اتاتورك. وقد علق مؤسس حزب العدالة والتنمية" **ان حزبه لن يسمح مطلقا باستغلال الدين من اجل اغراض سياسية**" وبين في حديثه ايضا حول مسألة الحجاب " **ان هذا الموضوع ليس من ضمن الأولويات الأساسية للحزب**" (مقتبس عن: الطائي، ٢٠٠٧،ص٧٦) . ومن الجدير بالذكر ان رجب طيب اردوغان لم يسع الى تفضيل النساء المحجبات في حزبه على غير المحجبات. واذا كان هناك محجبات فعليهن الالتزام بخلعه لدى الدخول الى المؤسسات الرسمية.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

استطاع حزب العدالة والتنمية في اعادة مناقشة قضية الحجاب، وطرحها في جلسات المجلس الوطني لمحاولة تخفيف القيود على تطبيقها في الجامعات. وفي هذا الصدد ذكر رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان" **لا زالت تركيا منذ اربعين عاما تناقش موضوع الحجاب هل نحتاج مناقشته لاربعين سنة القادمة**"(مقتبس عن النعيمي،٢٠١١،ص٤١١). وعلى الرغم من ذلك لم يستطع الحزب رفع الحظر المفروض على ارتداء الحجاب في الجامعات. ولهذا قام رجب طيب اردوغان بارسال ابنتيه المحجبات للدراسة في جامعة انديانا في الولايات المتحدة (محافظة،٢٠١٥،ص٢١٠.٢١١). وهنا يجب الاشارة الى ان قضية الحجاب لم تأخذ اولوية في اجندات حزب العدالة والتنمية بعد فوزه بالانتخابات. وذلك لان غالبية زوجات قادة الحزب كن يرتدين الحجاب ومنهن زوجة رئيس الوزراء أمينة اردوغان. ومن مجموع وزراء حكومته البالغ عددهم (٢٥) وزيرا كان (١٤) منهم زوجاتهم يرتدين الحجاب. ومنهم زوجة نائب زعيم الحزب عبد الله غول، وزوجة رئيس المجلس الوطني الكبير بولنت ارنيتش. فضلا عن ذلك كان من بين اعضاء الهيأة المؤسسة للحزب والبالغ عددها (٧٤) عضوا، (٦) نساء محجبات من اصل (١٣) امرأة (نور الدين،٢٠٠٣،ص٢١ ؛ باكير،٢٠١٠،ص١٠٦).

اكد رجب طيب اردوغان في عدة مناسبات ، ان حزب العدالة والتنمية، لن يستخدم قضية الحجاب أداة سياسية. متراجعا عن وعوده السابقة اثناء حملته الانتخابية للنساء في تركيا، بالسماح لهن بارتداء الحجاب في المدارس والجامعات والمؤسسات الرسمية. وذكر ما نصه في خطاب له" **ان الجهات التي استثمرت الحجاب لخدمة مصالحها السياسية في الماضي دفعت ثمنا باهضا جراء ذلك**". داعيا انصاره بالتحلي بالصبر، ومؤكدا ان الوقت كفيل بحل قضية الحجاب. وفي نفس الموضوع علق النائب عن حزب العدالة والتنمية على قضية الحجاب، انها بحاجة الى تغييرفي بعض بنود الدستور، وان امام الحزب صعوبات كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية، يعمل الحزب لايجاد حلول لها، ومن ضمنها قضية الحجاب، التي هي مسألة سياسية مرتبطة بهوية الشعب التركي المسلم. وانها تعتبرهامشية اذا ما تم مقارنتها بقضايا اخرى كتوفير فرص العمل (الطائي،٢٠٠٧،ص٧٧).

وكان الرئيس التركي سليمان ديميرل قد صرح، لاحدى الصحف، في كانون الاول ٢٠٠٢ وتطرق الى مسألة الحجاب حيث ذكر ما نصه"**نحن ضد الحجاب السياسي والسماح بدخول المحجبات الجامعة يحدث تفرقة ويكرر مأساة الجزائر**" (عبد الكريم،٢٠١٠،ص٢٠٤). واضاف في حديثه انه

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م/١٤٤٤هـ

كان في زيارة الى قريته في جنوب تركيا والتقى بشقيقته التي كانت محجبة. وذكر ان هذا شأن النساء في عمق المجتمع التركي، وانا لا اعارضه لأنه جزء من تقاليد أسرنا.،ولكن الحجاب الذي تمنعه الدولة هو الذي يتحول الى رمز سياسي (ص٢٠٩).

ويبدو من ما تقدم ان مسألة الحجاب اخذت حيزا كبيرا من الاهتمام في اوساط السياسيين الاتراك واحزابهم **التي ينتمون اليها،وانطلقوا بالتعامل معها استنادا الى توجه تلك الاحزاب سواءا كانت علمانية ام دينية. وقد** انعكس ذلك الخلاف في السماح بارتدائه من عدمه في الجامعات والمؤسسات الرسمية التركية المختلفة، على المجتمع التركي والذي انقسم هو الاخر بين مؤيد ومعارض. حتى اصبحت مسألة ارتداء الحجاب قضية رأي عام. وتبنتها الاحزاب الاسلامية لتكون ضمن اجندتها وبرامجها الانتخابية، لمحاولتها كسب المؤيدين لها وزيادة شعبيتها بينهم .

الخاتمة

من خلال دراسة اثر المرأة السياسي والاجتماعي في تركيا، وبيان نظرة ومواقف الاحزاب السياسية العلمانية والاسلامية لها تبين، ان مكانة المرأة واثرها في المجتمع العثماني ونظرته اليها، قد فرض عليها العزلة والانغلاق بسبب طبيعة المجتمع المحافظ والذي اقتصر اثرها فيه، على تواجدها في البيت وقيامها بمهامها الرئيسية، وهي تربية الاطفال والانشغال بالاعمال المنزلية. اما بعد قيام الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ ومجيء الكماليين الى الحكم، وتبنيهم التوجه العلماني ، منحوا المرأة التركية حرية اكبر في المجالين الاجتماعي والسياسي. وذلك لأيمانهم باثرها المهم والمؤثر في جميع مناحي الحياة ومحاولة منهم، لمساواتها مع المرأة في المجتمع الغربي. فقد سمح لها بالمشاركة بالانتخابات كناخبة ومرشحة، ومساواتها في ذلك مع الرجل من خلال تشريع الكثير من القوانين التي صدرت آنذاك. بما فيها حقها في التعليم وتأسيس الاتحادات والجمعيات النسائية الخاصة بها. ووصل الامر ان الاحزاب العلمانية قامت بالتدخل حتى بلباس المرأة وحجابها، وسعت الى تشجيع النساء الى خلعه. في حين نرى ان الاحزاب ذات التوجه الاسلامي والتي تأسست بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، هي الاخرى وضعت المرأة في أجنداتها واهتماماتها لمحاولة كسبها الى جانبها. من خلال دعوات تلك الاحزاب الى عدم السماح بخلع حجابها في ظل القوانين التي اصدرتها الحكومة انذاك. ومن ابرزها عدم السماح للطالبات المحجبات من دخول الجامعات، والذي اعتبرته الاحزاب الاسلامية انتهاكا صريحا لحريتها. وبنفس الوقت تم التاكيد على مشاركتها في الانشطة والفعاليات السياسية والمؤتمرات والمهرجانات التي كانت تقيمها الاحزاب الاسلامية.مثل

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م /١٤٤٤هـ

حزب الرفاه ومن ثم حزب العدالة والتنمية، الذي تبنى زعيمه رجب طيب اردوغان، اساليب وطرق مبتكرة في سبيل توظيف المرأة لتأخذ اثرها الفعال في المجتمع اولا، وفي العمل السياسي والحزبي ثانيا . وقد اثبتت تلك التجربة نجاحها،حتى اصبحت قضية المرأة موضوع تنافس وصراع بين الاحزاب العلمانية والاسلامية في برامجها الانتخابية، لكسب اصواتها في الانتخابات العامة والمحلية.

قائمة المصادر

اولا : الرسائل والاطاريح الجامعية

أ. العربية

١. اسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣ـ ١٩٣٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد،١٩٨٩.

٢. جاسم محمد شطب، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣ ـ ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٣. قاسم خليف عمار العكيلي، العلويون الاتراك والتجربة الكمالية ١٩٢٣ـ ١٩٣٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.

ب. التركية

4.Suay Nilhan Acikalin, Foreign Policy and Political Leadership: RecepTayyip Erdogan and Angela Merkl,Unpublished Thesis, Faculty of Social Sciences, University of the Middle East,2020.

١. ثانيا : الكتب العربية والمعربة

٢. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٣. اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة : عبد اللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي، بيروت، ٢٠١٣ .

٤. اندرو فنكل و نوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢.

٥. برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، ترجمة: قاسم عبده قاسم و سامية محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.

٦. ثريا فاروقي، النساء في العالم العثماني من منتصف القرن الثامن عشر الى اوائل القرن العشرين، ترجمة : عايدة سيف الدولة، دار بيرل راليدن للنشر، بوسطن،٢٠٠٣.

٧. جيبل كيبل وبان ريشار، المثقف والمناضل في الاسلام المعاصر، ترجمة: نزار اورفلي، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤.

٨. حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، ترجمة: طارق عبدالجليل، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.

٩. رضا هلال ، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة،١٩٩٩.
١٠.سيار الجميل ، العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
١١.سيد محمد السيد، دراسات في التاريخ العثماني، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ١٩٩٦.
١٢.صلاح عبد الحميد، رجب طيب اردوغان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٢ .
١٣.عقيل سعيد محفوظ، المجتمع والدولة في تركيا . المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨ .
١٤.علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
١٥.علي محافظة، تركيا بين الكمالية والاردوغانية ١٩١٩ . ٢٠١٤ ،ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٥ .
١٦.فيروز احمد، صنع في تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، المطبعة العربية، بغداد، د.ت.
١٧.فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة: ميخائيل نجم، دار قرطبة للنشر،، د.م، ١٩٩٣ .
١٨.كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة: امين فارس و منير بعلبكي،ط٥، بيروت، ١٩٨٦ .
١٩.كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة صراع الاسلام والعلمانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠ .
٢٠.كمال محمد دسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، ١٩٧٤ .
٢١.ماجدة مخلوف،الحريم في القصر العثماني، دار الاوقاف العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٢.مجدي عبد المجيد الصافور، سقوط الدولة العثمانية، دار الصحوة للنشر، القاهرة،١٩٩١.
٢٣.محمد طه السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والاسلام السياسي (دراسة تحليلية)، دار المعتز للنشر والتوزيع،عمان، ٢٠١٦ .
٢٤.مسليم الصويص المحامي، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شلتر، د.م ، ١٩٧٠.
٢٥.منصورعبد الحكيم، مصطفى كمال اتاتورك ذئب الطورانية الاغبر، دار الكتاب العربي، دمشق . القاهرة، ٢٠١٠ .
٢٦.نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٧ .
٢٧.هـ.س. ارمسترونك، الذئب الاغبر مصطفى كمال، ترجمة ونشر دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٠ .
٢٨.وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ١٩٥٠ . ٢٠٠٠، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٩.يوسف ابراهيم الجهماني، اتاتوركية القرن العشرين، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٠ .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد العاشر
٢٠٢٢م /١٤٤٤هـ

٣٠. ـــــــــــــ، حزب الرفاه . نجم الدين اربكان الاسلام السياسي الجديد (الرهان على السلطة)، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٧ .

ثالثا : الكتب الاجنبية

أ. الانكليزية

1. **Bernard Lewis, the Emergence of Modern Turkey, London, 1961.**
2. **Peters Richard, Histoir des Turcs, Paris,1966.**
3. **welker,w.F.,The Modernization of Turkeyk Holmes and Mcker Publishers,London,1980.**

ب. التركية

4. **Muhammad Pamuk, Yasak Umut, Recep Tayyip Erdoganm Istanbul, Piri, 2001.**
5. **Mustafa Hawi, Kidemli Mudur, Baha Is Merkezi, Istanbul, 2014.**

رابعا : البحوث المنشورة

٦. حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٦)، العدد(١)، دمشق، ٢٠١٠ .

٧. لقمان عمر محمود الدليمي، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة دراسة في تطور العلاقات التركية الامريكية بعد الحرب الباردة، سلسلة شوؤن اقليمية رقم (٢٢)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩ .

٨. محمد نور الدين، تركيا الى اين؟ حزب العدالة والتنمية(الاسلامي) في السلطة، مجلة المستقبل العربي، السنة الخامسة والعشرون، العدد ٢٧٨، بيروت، كانون الثاني، ٢٠٠٣.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية